

نماذج النمو:

من بين أهم النماذج هناك ثلاثة مهمة، هي نموذج "هارود" ونموذج "كالدور" ونموذج "جوان روبنسون"، وسوف نحاول من خلال ما يأتي الإشارة إلى جوهر النتائج التي توصل إليها أصحاب هذه النماذج فيما يخص النمو والتوازن والتوظيف.

1. **نموذج هارود** : يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي ف. هارود" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو ، ولقد كانت المشكلة الرئيسية لدى هارود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل ، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد ، ولقد انطلق هارود من الافتراضات التالية :

- إن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي ، وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي والادخار المتوسط.
- إن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية والتي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها
- إن هناك تطابقا بين الاستثمار و الادخار المتحققين باعتبار أن ذلك شرطا توازنيا، وأنه إذا اختلف هذان المتغيران فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام ، حيث يحدث تضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة وركود (في حالة العكس) .

النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل (معدل النمو المرغوب فيه)

$$GW = S/v$$

حيث S : الادخار .

V : المعجل

GW : معدل النمو

وبما أن الادخار المتحقق يتعادل دائما مع الاستثمار المتحقق ، فإن مستوى الدخل والمستوى القابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المتحقق ، ولكن لما كان الادخار المقدر والمتحقق يتحددان بمستوى الدخل وأن الاستثمار المقدر يتحدد بالتغير في مستوى الدخل ، لذلك فإن الاستثمار المقدر يساوي الادخار المتحقق ، وحينها فإنه لن يكون لدى رجال الأعمال أي جافز لتغيير خططهم الإنتاجية والاستثمارية، لأن الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه.

أما إذا افترضنا أن النمو المتحقق للدخل أقل من النمو المرغوب فيه، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر أقل من الادخار المتحقق والاستثمار المتحقق، وعندها تنشأ مشكلة تراكم في المخزون

السلعي غير المرغوب فيه، مما يدفع رجال الأعمال إلى الزيادة في إنتاجهم بمعدل أقل مما كان يحدث في الفترة السابقة، وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة.

في حين إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه، فإن الاستثمار المقدر يكون قد تجاوز الاستثمار المتوقع والادخار المتوقع ، وهنا ينخفض المخزون السلعي بسرعة ويدرك رجال الأعمال أنهم لم يعملوا على زيادة الإنتاج بالمعدلات الكافية لمواجهة الطلب الأمر الذي قد يرفع من الأسعار.

وفي ما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه ، اقترح هارود وجود معدل نمو ثالث هو معدل النمو الطبيعي والمقصود به هو أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات تراكم رأس المال ، والنمو في القوى العاملة ، والتحسينات التكنولوجية والذي عنده يتحقق التوظيف الكامل وطبقا لنموذج هارود فإن الوضع الأمثل يتحقق عند تساوي معدلات النمو الثلاثة مع بعضها ، وقد اقترح هارود لضمان الوصول إلى هذا الوضع مجموعة من السياسات المالية والنقدية وهي سياسات ذات طابع كينزي

2. نموذج كالدور :

ينتمي " نيكولاس كالدور " إلى مدرسة كامبردج وقد شكلت أفكار كالدور (ومعه جوان روبنسون) ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز ، وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي تنص على أن دخل أي عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية ، كما تخلوا أيضا من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تغيير النمو .

ولقد انطلق " كالدور " من فكرته الأساسية التي تقول أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار وهذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار ، ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية وهي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار ، بينما يكون ميل الطبقة العاملة منخفضا فإن شكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو، وهكذا فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى ، ولقد اعتبر كالدور أن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مرتبطان ، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد - في النهاية - معدل النمو يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل القومي ومن هذا الإطار انطلق "كالدور" يحل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تحدثه هذه الآليات من آثار ، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره وبشكل تلقائي.

فإذا حدث على سبيل المثال اختلال في الأجل القصير ، بأن كان الاستثمار أكبر من الادخار عند مستوى التوظيف الكامل ، فإن محصلة ذلك هي ارتفاع عام في الأسعار وبشكل أعلى من ارتفاع الأجور ،وهنا يتغير توزيع الدخل لمحصلة كاسب الأرباح في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل

وتكون نتيجة ذلك زيادة الادخار (نتيجة ارتفاع الميل للادخار عند كاسبي الارباح) وعندئذ يتساوى الادخار والاستثمار ويتحقق التوازن.

أما إذا كان الادخار اكبر من الاستثمار فان المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، ويسرعة اكبر من سرعة هبوط الأجور. وفي هذه الحالة ينخفض الادخار القومي بسبب انخفاض الحصة النسبية لكاسبي الأرباح، إلى أن يتساوى مع الاستثمار القومي ويتحقق التوازن، وهذا يعرف بمصطلح "اثر كالدور". أما في الأجل الطويل، فانه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي وثبات معامل راس المال، فان زيادة معدل النمو تتطلب زيادة معدل التراكم وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة كاسبي الأرباح.

3. نموذج جوان روبنسون:

تعتبر جوان روبنسون من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ويصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي، وهي على وجه الإجمال تنتقد الفكر الكلاسيكي، وتأخذ عليه تمسكه بفكرة التوازن الخالية من المعنى، كما أنها لا تعتقد في صحة ما يذهب إليه هذا الفكر في مجال القيمة، وتعارضه في النظر إلى النمو على انه بمنزلة تيار من التوازنات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الإبداعية التي يحدثها التقدم التكنولوجي، ورغم أن روبنسون تبدي تقديرها التام لأستاذها كينز، إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات، فهي تعتقد ان هناك عيبا في هذه النظرية يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لقوة الاحتكارات في النظام الراس المالي.

وقد حاولت في كتابها الشهير "تراكم راس المال" (1956) البحث عن تناقضات النظام الرأسمالي و الكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الاحتكارات في صلب التحليل وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما يلي :

إذا كان معدل التراكم الرأسمالي أساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجي وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظيف الكامل؟ وكيف يمكن أن يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا؟ ولقد انطلقت "روبينسون" في نموذجها من الفروض التالية :

1. ان الاقتصاد القومي يتشكل من قطاعين، و أولهما ينتج سلع ووسائل الإنتاج والثاني ينتج السلع الاستهلاكية.

2. ثبات الفن التكنولوجي، ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

3. إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

وطبقا لتحليل (روبينسون) تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للأفراد، ومن خلال تحليلها الموسع توصلت إلى

انه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار ،فان عملية إعادة الإنتاج الموسع ، ومن ثم النمو الاقتصادي ،يكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي ولكن تخفيض هذا الأخير لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج)، ومن هنا ينخفض معدل الربح، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة، وتلك في نظر "روبينسون" هي معضلة النظام الرأسمالي (هي نفسها النتيجة التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيك) أما إذا سادت حالة المنافسة، فإنه يكون من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل، وفي هذا السياق نقول "روبينسون" إذا كان التقدم الفني حياديا، وظل هكذا بشكل مستمر، وبقيت مراحل الإنتاج كما هي، وظلت آلية المنافسة تعمل بشكل فعال، فإن القوى العاملة من الممكن أن تجد لها فرصا منتجة للعمل، حتى لو افترضنا أن السكان سيميلون للتزايد بشكل مستمر، وذلك لأن معدل التراكم سوف يستمر بوتيرة معينة وسيظل معدل الربح ثابتا على المدى الطويل، كما أن مستوى الأجر الحقيقي سوف يميل للتزايد مع الارتفاع الذي يطرأ على إنتاجية العمل وبهذا الشكل لن تكون هناك تناقضات داخلية في النظام.

وترى روبينسون أن الاحتكار مشكلة تؤخر النظام الرأسمالي وتشده إلى الركود والبطالة، ففي حالة الاحتكار يمكن لمعدلات الربح أن تتزايد، ليس نتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة. بل نتيجة لقدرة المحتكرين على رفع الأسعار، وهنا فان زيادة الدرجة الاحتكارية غالبا من تؤدي إلى ارتفاع نصيب الأرباح من الدخل القومي ،على حساب تدني نصيب عنصر العمل ،مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي وإعاقة تصريف المنتجات ومن ثم الركود، ولهذا تعتقد روبينسون أن نضال نقابات العمال لزيادة الأجور، ونجاحها في ذلك، يعوقان ظهور الميل نحو الركود والبطالة، أما في حالة المنافسة فالأمر يختلف لأنها تعتقد أنه في هذه الحالة يوجد توافق بين الأسعار والتكاليف، وأن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية وتوحي روبينسون من وراء ذلك أنه في حالة المنافسة لن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال، ولا بانعدام الحوافز للتراكم وتحقيق التقدم التكنولوجي، نظرا لأن النظام في حالة توازن مصحوب باستقرار سعري.